مذكرة توحيد

قواعد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات

رمز المقرر: ١٧٦

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

المستوى السادس

عمادة التعلم والتعليم عن بعد

إعداد

د. صالح محمد العيدان

أولاً: التعريف بمفردات المنهج:

التعريف بالقاعدة:

القاعدة في اللغة الأساس، وجمعها قواعد، وهي أساس الشيء وأصوله، سواء كان حسياً كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين أي دعائمه.

وقد جاء هذا اللفظ في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ وقال سبحانه: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ فمعنى القاعدة في الآيتين الأساس وهو ما يرفع عليه البنيان، فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة.

والقاعدة اصطلاحاً: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.

التعريف بأهل السنة والجماعة:

السنة في اللغة: الطريقة والسيرة محمودة كانت أم مذمومة ومنه قول النبي ﷺ: «لتتبُعنَّ سَنَن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع» رواه البخاري أي طريقتهم في الدنيا والآخرة.

وقوله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ... الحديث» رواه مسلم أي سيرة حسنة.

السنة في الاصطلاح: هي الهدي الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، علماً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وهي السنة التي يجب اتباعها، ويحمد فاعلها وأهلها ويندم من خالفها.

الجماعة في اللغة:

مأخوذة من الجمع، وهو ضم الشيء ومن الاجتماع: وهو ضد التفرق وضد الفُرقة، ومن الجمع وهو اسم لجماعة من الناس، والجماعة: العدد الكثير من الناس.

الجماعة في الاصطلاح:

هم جماعة المسلمين وهم سلف هذه الأمة، من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، الذين اجتمعوا على الكتاب والسنة.

فأهل السنة والجماعة هم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والمجتمعون على ذلك. وهم الصحابة والتابعون، وأئمة الهدى ومن سلك سبيلهم في الاعتقاد والعمل إلى

يوم الدين.

وسموا «أهل السنة» لأخذهم بسنة الرسول ﷺ ويلقبون بالطائفة المنصورة، والفرقة الناجية والسلف الصالح وبالجماعة.

والأسماء والصفات:

هي الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلى على الوجه اللائق بالرب سبحانه وتعالى.

أهمية دراسة الأسماء والصفات:

لها أهمية عظيمة تتجلى فيما يلي:

١- أن أسماء الله الحسنى هي أعظم الطرق لمعرفة الرب بما يليق به من صفات الكمال.

٢- أن أسماء الله وصفاته أحد أركان التوحيد.

٣- أن شرف العلم يحصل بشرف المعلوم، ولا شك أن أفضل العلوم على الإطلاق ما يعرفنا على ربنا عز وجل، قال ابن العربي: «شرف العلم بشرف المعلوم والبارئ أشرف المعلومات» أحكام القرآن (٢/ ٨٠٤).

٤- أنها من أعظم أسباب تعظيمنا لله تعالى ومحبته ورجاءه وخوفه والتوكل عليه والإنابة إليه.

٥- أنها حياة القلوب، للتعبد بأسماء الله وصفاته آثار طيبة في سلامة القلوب واستقامتها، وسلامة الأخلاق والسلوك كما أن في تعطيلها باباً إلى أمراض القلوب ومساوئ الأخلاق.

٦- العلم بأسماء الله وصفاته هو أصل العلوم وأساس الإيمان، قال قوام السنة الأصفهاني رحمه الله: «قال بعض العلماء: أول فرض فرضه الله على خلقه، معرفته فإذا عرفوه الناس عبدوه».

٧- في معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته زيادة في الإيمان واليقين وتحقيق للتوحيد وتذوق لطعم الإيمان يقول الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ: «فكلما زاد العبد معرفة بأسماء الله وصفاته زاد إيمانه وقوي يقينه».

٨- أن معرفة أسماء الله وصفاته سبب عظيم للحياة الطيبة والسعادة الحقيقية.

الأقوال في باب الأسماء والصفات إجمالاً:

١- قول الجهمية (أتباع الجهم بن صفوان) والفلاسفة نفي جميع الأسماء والصفات عن الله تعالى.

٢- قول المعتزلة أتباع واصل بن عطاء فيثبتون الأسماء مجردة عن المعنى وينفون عن الله تعالى الصفات.

٣- قول أهل الكلام من الأشاعرة والماتريدية يثبتون الأسماء وأما الصفات فيثبتون منها ما دل العقل عليها فقط وهي سبع صفات (الحياة والكلام والبصر، سمع، إرادة، وعلم، واقتدار).

٤- قول الممثلة والمشبهة فعندهم أن صفات الله تعالى مماثلة ومشابهة لصفات المخلوقين تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

أولاً: طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات الأسماء والصفات:

طريقتهم في أسماء الله وصفاته كما يلي:

أولاً: في الإثبات: إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسول الله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل (وسيأتي إن شاء الله قريباً تعريف هذه المصطلحات).

ثانياً: في النفي: فطريقتهم نفي ما نفاه الله عن نفسه في كتابه أو على لسانه رسوله ﷺ، مع اعتقاد ثبوت كمال ضده لله تعالى.

ثالثاً: فيما لم يرد نفيه، ولا إثباته مما تنازع الناس فيه كالجسم والحيز والجهة، ونحو ذلك، فطريقتهم فيه التوقف في لفظه فلا يثبتونه، ولا ينفونه لعدم ورود ذلك. وأما معناه فيستفصلون عنه، فإن أريد به باطل ينزه الله عنه ردوه، وأن أريد به معنى حق لا يمتنع على الله قبلوه.

وهذه الطريقة هي الطريقة الواجبة، وهي القول الوسط بين أهل التعطيل، وأهل التمثيل.

وقد دل على وجوبها العقل والسمع:

فأما العقل: فوجه دلالته أن تفصيل القول فيما يجب ويجوز ويمتنع عن الله تعالى لا يدرك إلا بالسمع فوجب اتباع السمع في ذلك بإثبات ما أثبته لنفسه، ونفي ما نفاه عن نفسه، والسكوت عما سكت عنه.

وأما السمع: فمن أدلته قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

-فالآية الأولى: دلت على وجوب الإثبات من غير تحريف ولا تعطيل، لأنهما من الإلحاد.

-والآية الثانية: دلت على وجوب نفي التكييف، وعلى وجوب التوقف فيما لم يرد إثباته أو نفيه.

وكل ما ثبت لله من الصفات فإنها صفات كمال، يحمد عليها، ويثنى بها عليه، وليس فيها نقص بوجه من الوجوه، فجميع صفات الكمال ثابتة لله تعالى على أكمل وجه.

وكل ما نفاه الله عن نفسه فهو صفات نقص، تنافي كماله الواجب، فجميع صفات النقص ممتنعة على الله تعالى لوجوب الكمال له سبحانه وتعالى، وما نفاه عن نفسه فالمراد به انتفاء تلك الصفة المنفية وإثبات كمال ضدها، وذلك أن النفي لا يدل على الكمال حتى يكون متضمناً لصفة ثبوتية يحمد عليها، فإن مجرد النفي قد يكون سببه العجز فيكون نقصاً.

وكما قال الشاعر:

قُبيِّلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل

وقد يكون سببه عدم القابلية فلا يقتضي محداً:

كما لو قلت: الجدار لا يظلم.

إذا تبين هذا فنقول: مما نفى الله عن نفسه الظلم، فالمراد به انتفاء الظلم عن الله تعالى مع ثبوت كمال ضده وهو العدل، ونفى عن نفسه اللغوب وهو التعب والإعياء. فالمراد نفي اللغوب مع ثبوت كمال ضده وهو القوة وهكذا في جميع ما نفاه الله عن

نفسه.

تعريف بعض المصطلحات مما سبق:

١) التحريف في اللغة: التغيير.

وفي الاصطلاح: تغيير النص لفظاً، أو معنى.

والتغيير اللفظي قد يتغير معه المعنى، وقد لا يتغير، فهذه ثلاثة أقسام:

الأول: تحريف لفظي يتغير معه المعنى، كتحريف بعضهم قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ بنصب لفظ الجلالة، ليكون التكليم من موسى.

الثاني: وتحريف معنوي وهو: صرف اللفظ عن ظاهره بلا دليل، كتحريف معنى اليدين المضافتين إلى الله تعالى إلى القوة أو النعمة ونحو ذلك.

٢) التعطيل لغة: التفريغ والتخلية.

وفي الاصطلاح: إنكار ما يجب الله تعالى من الأسماء والصفات أو إنكار بعضها فهو نوعان:

١-تعطيل كلي: كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الصفات وغلاتهم ينكرون الأسماء أيضاً.

٢-وتعطيل جزئي: كتعطيل الأشاعرة والماتريدية ينكرون بعض الصفات دون بعض، وأول من عرف بالتعطيل من هذه الأمة هو الجعد بن درهم.

٣) التكييف: حكاية كيفية الصفة، كقول القائل: كيفية يد الله، أو نزوله إلى السماء الدنيا كذا وكذا نعوذ بالله من ذلك.

٤) التميثل والتشبيه:

التمثيل: إثبات مثيل للشيء.

والتشبيه: إثبات مشابه له. فالتمثيل يقتضي المماثلة وهي المساواة من كل وجه، والتشبيه يقتضي المشابهة وهي المساواة في أكثر الصفات، وقد يطلق أحدهما على الآخر.

٥) الإلحاد في اللغة: الميل.

وفي الاصطلاح: الميل عما يجب اعتقاده أو عمله. وهو قسمان:

أحدهما: في أسماء الله.

الثاني: في آياته.

فأما الإلحاد في أسمائه فهو: العدول عن الحق الواجب فيها، وهو أربعة أنواع:

١- أن ينكر شيئاً منها، أو مما دلت عليه من الصفات كما فعل المعطلة.

٢- أن يجعلها دالة على تشبيه الله بخلقه، كما فعل المشبهة.

٣- أن يسمى الله بما لم يسم به نفسه، لأن أسماء الله توقيفية، كتسمية النصارى له (أباً)، وتسمية الفلاسفة له (علة فاعلة) ... ونحو ذلك.

٤- أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام، كاشتقاق (اللات) من الإله (والعزى) من العزيز.

وأما الإلحاد في آياته: فيكون في الآيات الشرعية، وهي ما جاءت به الرسل من الأحكام، والأخبار، ويكون في الآيات الكونية، وهي ما خلقه الله، ويخلقه في السموات والأرض.

فأما الإلحاد في الآيات الشرعية: فهو تحريفها أو تكذيب أخبارها أو عصيان أحكامها.

وأما الإلحاد في الآيات الكونية: فهو نسبتها إلى غير الله أو اعتقاد شريك أو معين له فيها.

والإلحاد بقسميه حرام لقوله تعالى مهدداً الملحدين: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

ومن الإلحاد ما يكون كفراً حسب ما تقتضيه نصوص الكتاب والسنة.

الأسس التي يقوم عليها معتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات:

ارتكز معتقد أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

الأساس الأول: الإيمان بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته إثباتاً ونفياً.

الأساس الثاني: تنزيه الله عز وجل عن أن يشبه شيء من صفاته شيئاً من صفات خلقه.

الأساس الثالث: قطع الطمع عن إدراك كيفية اتصاف الله بتلك الصفات.

قواعد عامة لأهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات:

أولاً: قواعد في أسماء الله تعالى:

١- أسماء الله تعالى كلها حسنى: أي بالغة في الحسن غايته: قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

٢- أسماء الله أعلام وأوصاف: أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار دلالتها على المعنى، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد وهو الله عز وجل، وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص.

٣- أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

٤- أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين: لقوله ﷺ: «أو استأثرت به في علم الغيب عندك» وما استأثر الله العم به لا يمكن حصره والإحاطة به.

ثانياً: قواعد في صفات الله تعالى:

١- صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

٢- باب الصفات أوسع من باب الأسماء: لأن كل اسم متضمن الصفة، ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى وأفعاله لا منتهى لها.

٣- صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية وسلبية:

فالثبوتية: ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة.

والمنفية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات نقص في حقه كالموت والنوم والجهل فيجب نفيها عن الله تعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل.

٤- الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر. فالصفات الثبوتية لله تعالى أكثر من الصفات المنفية.

٥- صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

ثالثاً: قواعد في أدلة الأسماء والصفات:

١- الأدلة التي تثبت بها أسماء الله وصفاته: كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ.

٢- الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لاسيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

٣- ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر فباعتبار المعنى هي معلومة وباعتبار الكيفية التي عليها مجهولة.

٤- ظواهر نصوص الصفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

ثانياً: طريقة المبتدعة في الأسماء والصفات:

طريقة المبتدعة في باب أسماء الله وصفاته خلاف طريقة أهل السنة والجماعة فيأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل عكس طريقة القرآن، لأن القرآن جاء بالإثبات المفصل والنفي مجملاً.

والمبتدعة الزائغون عن سبيل الرسل وأتباعهم في أسماء الله وصفاته قسمان:

ممثلة ومعطلة، وكل منهم غلا في جانب وقصر في جانب.

فالممثلة: غلوا في جانب الإثبات، وقصروا في جانب النفي.

والمعطلة غلوا في جانب النفي، وقصروا في جانب الإثبات.

فخرج كل منهم عن الاعتدال في الجانبين.

القسم الأول: الممثلة:

. **طريقتهم:** أنهم أثبتوا لله الصفات على وجه يماثل صفات المخلوقين فقالوا: لله وجه ويدان وعينان كوجوهنا وأيدينا وأعيننا ... ونحو ذلك.

. **وشبهتهم في ذلك:** قالوا أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، وقالوا: ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء؛ وجب حمله

على المعلوم في الشاهد.

. **الرد:** ومذهب الممثلة باطل مردود بالسمع والعقل والحس:

أما السمع فقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾.

أما العقل؛ فدلالته على بطلان التمثيل من وجوه:

الأول: التباين بين الخالق والمخلوق في الذات والوجود، وهذا يستلزم التباين في الصفات؛ لأن صفة كل موصوف تليق به؛ فالمعاني والأوصاف تتقيد وتتميز بحسب ما تضاف إليه.

الثاني: أن القول بالمماثلة بين الخالق والمخلوق يستلزم نقص الخالق؛ لأن تمثيل الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

ثالثاً: أن القول بمماثلة الخالق للمخلوق يقتضي بطلان العبودية الحق؛ لأنه لا يخضع عاقل لأحد ويذل له على وجه التعظيم المطلق، إلا أن يكون أعلى منه.

وأما الحس: فإننا نشاهد في المخلوقات ما تشترك أسماؤه أو صفاته في اللفظ وتتباين في الحقيقة فللفيل جسم وقوة وللبعوضة جسم وقوة، والتباين بينهما كبير ومعلوم فإذا جاز هذا التباين بين المخلوقات؛ كان جوازه بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

القسم الثاني: المعطلة:

وهم الذين أنكروا ما سمى الله تعالى ووصفه به نفسه إنكاراً كلياً أو جزئياً، وحرفوا من أجل ذلك نصوص الكتاب والسنة؛ فهم محرفون للنصوص، معطلون للصفات.

وقد انقسم هؤلاء إلى أربعة طوائف:

. **الطائفة الأولى:** الأشاعرة ومن ضاهاهم من الماتردية وغيرهم.

. **وطريقتهم:** أنهم أثبتوا لله الأسماء وبعض الصفات، ونفوا حقائق أكثرها، وردوا ما يمكنهم رده من النصوص، وحرفوا ما لا يمكنهم رده فسموا ذلك التحريف تأويلاً؛

فأثبتوا لله من الصفات سبع صفات: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر؛ على خلاف بينهم وبين السلف في كيفية إثبات هذه الصفات فطريق إثباتها عندهم هو العقل أما السلف فطريق إثباتها السمع والعقل.

. **وشبهتهم فيما ذهبوا إليه:** أنهم يعتقدون فيما نفوه أن إثباته يستلزم التشبيه أي التمثيل.

. **والرد عليهم من وجوه:**

الأول: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الأمة من بعدهم فما منهم أحد رجع إلى العقل في ذلك، وإنما يرجعون إلى الكتاب والسنة.

قال الإمام أحمد (إمام أهل السنة): «نصف الله بما وصف به نفسه ولا نتعدى القرآن والحديث».

الثاني: إن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل؛ لأن هذا الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال، وإنما تتلقى من السمع.

الثالث: أن الرجوع في ذلك للعقل مستلزم للاختلاف والتناقض فإن لكل واحد منهم عقلاً يرى وجوب الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء.

الرابع: أنهم إذا صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة.

مثال ذلك: إذا قالوا: المراد بيدي الله عز وجل القوة دون حقيقة اليد؛ لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق.

فنقول لهم: يلزمكم في إثبات القوة نظير ما يلزمكم في إثبات اليد الحقيقية، لأن للمخلوق قوة، فإثبات القوة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم.

الخامس: قولهم فيما نفوه: «إن إثباته يستلزم التشبيه» ممنوع، لأن الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات، ثم إنه منقوض بما أثبتوه من صفات الله تعالى.

الطائفة الثانية: المعتزلة ومن تبعهم من أهل الكلام وغيرهم:

. **وطريقتهم:** أنهم أثبتوا لله الأسماء دون الصفات، ويجعلون الأسماء أعلاماً محضة.

. **شبهتهم:** (أنهم اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه؛ لأنه لا يوجد شيء متصف بالصفات إلا جسم، والأجسام متماثلة، فإثبات الصفات يستلزم التشبيه).

. **الرد عليهم من وجوه:**

الأول: أن الله تعالى سمى نفسه بأسماء ووصف نفسه بصفات، فإن كان إثبات الصفات يستلزم التشبيه؛ فإثبات الأسماء كذلك. وإن كان إثبات الأسماء لا يستلزم التشبيه؛ فإثبات الصفات كذلك. والتفريق بين هذا وهذا متناقض.

الثاني: أن الله تعالى وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ وهذا يقتضي أن تكون دالة على معاني عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا ولا يصح خلوها عنها.

الثالث: أن الله تعالى أثبت لنفسه الصفات إجمالاً وتفصيلا مع نفي المماثلة فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وهذا يدل على أن إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل ولو كان يستلزم التمثيل؛ لكان كلام الله تناقضاً نعوذ بالله من ذلك.

الرابع: أن من لم يتصف بصفات الكمال لا يصلح أن يكون رباً ولا إلهاً ولهذا عاب إبراهيم أباه باتخاذه ما لا يسمع ولا يبصر فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾.

الخامس: أن كل موجود لا بد له من دلالة، ولا يمكن وجود ذات مجردة عن الصفات وحينئذٍ لا بد أن يكون الخالق متصفاً بصفات الكمال.

الطائفة الثالثة: غلاة الجهمية والقرامطة والباطنية:

. **طريقتهم:** أنهم ينكرون الأسماء والصفات، ولا يصفون الله لا بالنفي المجرد عن الإثبات، ويقولون: إن الله هو الموجود المطلق بشرط الإطلاق.

• **شبهتهم:** أنهم اعتقدوا أن إثبات الأسماء والصفات يستلزم التشبيه والتعدد.

• **الرد عليهم إجمالاً:**

أولاً: أن الله تعالى جمع فيما سمى ووصف به نفسه بين النفي والإثبات فمن أقر بالنفي وأنكر الإثبات، فقد آمن ببعض الكتاب دون بعض والكفر ببعض الكتاب كفر بالكتاب كله.

الثاني: أن الموجود المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج المحسوس، وإنما هو أمر يفرضه الذهن، ولا وجود له في الخارج حقيقة.

الثالث: أن وصف الله تعالى بصفات الإثبات أدل على الكمال من وصفه بصفات النفي، لأن الإثبات أمر وجودي يقتضي تنوع الكمال في حقه، وأما النفي فأمر عدمي لا يقتضي كمالاً إلا إذا تضمن إثباتاً.

الرابع: قولهم: «إن الإثبات يستلزم تشبيهه بالموجودات».

جوابه: أن النفي الذي قالوا به يستلزم تشبيهه بالمعدومات على قياس قولهم، وذلك أقبح من تشبيهه بالموجودات.

الطائفة الرابعة: غلاة الغلاة من الفلاسفة والجهمية والقرامطة والباطنية وغيرهم:

• **طريقتهم:** أنهم أنكروا في حق الله تعالى الإثبات والنفي فنفوا عنه الوجود والعدم والحياة والموت، والعلم والجهل.

• **شبهتهم:** أنهم اعتقدوا أنهم: إن وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات وإن وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات.

• **الرد عليهم:**

الأول: أن تسمية الله ووصفه بما سمَّى ووصف به نفسه ليس تشبيهاً ولا يستلزم التشبيه، فإن الاشتراك في الاسم والصفة لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات وتسميتكم ذلك تشبيهاً ليس إلا تمويهاً وتلبيساً على العامة والجهال.

الثاني: أنه قدر علم بضرورة العقل والحس أن الموجود الممكن لابد له من موجود

واجب الوجود، فإننا نعلم حدوث المحدثات ونشاهدها، ولا يمكن أن تحدث بدون محدث ولا أن تُحدث نفسها بنفسها، لقوله: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ فتعين أن يكون لها خالقٌ واجب الوجود وهو الله تعالى.

الثالث: أن إنكارهم الإثبات والنفي يستلزم نفي النقيضين معاً، وهذا ممتنع، لأن النقيضين لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما.

فعلم مما سبق من طريقة أهل البدع أن كل طائفة من هؤلاء الطوائف الأربع واقعون في محاذير أهمها:

١- مخالفة طريقة السلف.

٢- تعطيل النصوص المراد بها.

٣- تحريفها إلى معان غير مرادة بها.

٤- تعطيل الله عن صفات الكمال التي تضمنتها هذه النصوص.

٥- تناقض طريقتهم فيما أثبتوه وفيما نفوه.

فنقول لكل واحد منهم في جانب الإثبات: أثبت ما نفيت مع نفي التشبيه كما أثبت ما أثبت مع نفي التشبيه.

ونقول له في جانب النفي: انفِ ما أثبت خوفاً من التشبيه كما نفيت ما نفيت خوفاً من التشبيه، وإلا كنت متناقضاً.

والقول الفصل المطرد السالم من التناقض: ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها من: إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه من الأسماء والصفات إثباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل، وإجراء النصوص على ظاهرها على الوجه اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

أصول أهل السنة في الأسماء والصفات:

. الأصل الأول: القول في بعض الصفات كالقول في بعض:

أي أن من أثبت شيئاً مما أثبته الله لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي، ومن نفى شيئاً منه؛ ألزم بنفي ما أثبته، وإلا كان متناقضاً.

مثال ذلك: إذا كان المخاطب يثبت لله حقيقة الإرادة، وينفي حقيقة الغضب، ويفسره: إما بإرادة الانتقام أو بالانتقام لنفسه.

فيقال له: لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة وما نفيته من حقيقة الغضب.

فإن كان إثبات حقيقة الغضب يستلزم التمثيل؛ فإثبات حقيقة الإرادة يستلزمه أيضاً.

وإن كان إثبات حقيقة الإرادة لا يستلزمه (التشبيه والتمثيل) فإثبات حقيقة الغضب لا يستلزمه أيضاً؛ لأن القول في أحدهما كالقول في الآخر، وعلى هذا يلزمك إثبات الجميع أو نفي الجميع.

فإن قال: الإرادة التي أثبتُّها لا تستلزم التمثيل؛ لأنني أعني بها إرادة تليق بالله عز وجل لا تماثل إرادة المخلوق.

قيل له: فأثبت لله غضباً يليق به ولا يماثل غضب المخلوق.

فإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، وهذا لا يليق بالله تعالى.

قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة وهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى.

فإن قال: هذه إرادة المخلوق، وأما إرادة الله؛ فتليق به.

قيل له: والغضب بالمعنى الذي قلت غضب المخلوق، وأما غضب الله فيليق به.

وهكذا القول في جميع الصفات التي نفاها، يقال له فيها ما يقوله هو فيما أثبته.

فإن قال لنا: أثبتُّ ما أثبته من الصفات بدلالة العقل عليه.

قلنا عن هذا ثلاثة أجوبة:

أولاً: أنه لا يصح الاعتماد على العقل في هذا الباب.

ثانياً: أنه يمكن إثبات ما نفيتموه بدليل عقلي يكون في بعض المواضع أوضح من أدلتكم فيما أثبتموه.

مثال ذلك: الرحمة التي أثبتها الله تعالى لنفسه في قوله: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ فإنه يمكن إثباتها بالعقل كما دل عليها السمع، فيقال الإحسان إلى الخلق بما ينفعهم ويدفع عنهم الضرر يدل على الرحمة كدلالة التخصيص على

الإرادة بل هو أبين وأوضح لظهوره لكل أحد.

الثالث: أن نقول: على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه؛ فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم إنتفاءه في نفس الأمر، لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم إنتفاء المدلول، إذ قد يُثبت بدليل آخر فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته فإن الدليل السمعي أثبته.

وإن كان المخاطب مما ينكر الصفات، ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهاً وتجسيماً لأنا لا نجد في الشاهد متصفاً بالصفات إلا ما هو مجسم.

قيل لك: ولا تجدل في الشاهد ما هو مسمى بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلى الجسم، فانف الأسماء، بل وكل شيء لأنك لا تجده في (الشاهد) إلا الجسم.

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات، وقال: لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته أو هي مجاز، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

. الأصل الثاني: القول في الصفات كالقول في الذات:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في (التدمرية) (ص٤٣): «القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة» لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ولا يمكنهم

الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟

قيل له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله: إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه وأنت لا تعلم كيفية ذاته.

وإذا كنت تقر بأن له ذاتاً حقيقية، ثابتة في نفس الأمر، مستوجبة لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره، وكلامه، ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم» انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ .

فهذه قاعدة شريفة إشتملت على أصل عظيم وأساس كبير من أصول المناظرة في باب الأسماء والصفات.

فالقاعدة مبنية أنه لا فرق بين ذات الرب تبارك وتعالى وصفاته وكماله وأسمائه الحسنى فما جاز على ذات الرب تبارك وتعالى من الأحكام العقدية جاز على أسمائه سبحانه وصفاته العلية. (فإن الذات والصفات من باب واحد) ولأن (الأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ويحتذى في ذلك حذوه) فما يلزم الباري جل جلاله لذاته لزم صفاته وأسمائه، والنصوص من القرآن والسنة جاءت بإثبات الذات على وجه لا يماثله فيها أحد من المخلوقات والأمر في إثبات الأسماء والصفات كذلك فهي معاني وجودية قائمة بالذات لا تماثلها سائر الصفات والأسماء، وكما أن ذاته تقدس اسمه لا يعلم أحد كيفيتها وحقيقة كنهها فكذلك أسماؤه وصفاته لا يعلم كيفيتها أحد سواه فعلم بذلك عدة أمور جليلة هي:

١- أن المرجع في باب الأسماء والصفات هو خبر الله وخبر رسوله لانقطاع طريق العلم بها إلا من جهته سبحانه وتعالى.

٢- نفي التمثيل بناء على نفيه عن ذات رب العالمين.

٣- نفي العلم بكيفية الصفات إذ هو فرع نفي العلم بكيفية الذات.

وهذا الأصل الثاني مستعمل في الرد على عدة طوائف:

أ- الجهمية والمعتزلة النافين للصفات بدعوى أن إثباتها تمثيل لله بغيره من الموجودات.

ب- الرد على الأشاعرة القائلين بنفي الصفات الاختيارية بناء على استلزام إثباتها للتمثيل.

جـ- الرد على من سأل عن كيفية الصفات.

والخلاصة: أن من أثبت لله تعالى ذاتاً لا تماثل ذوات المخلوقين؛ لزمه أن يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

وهذا الأصل يخاطب به أهل التمثيل وأهل التعطيل من المعتزلة وغيرهم.

فيقال لأهل التمثيل: ألستم تثبتون لله ذاتاً بلا تمثيل؛ فأثبتوا له صفات بلا تمثيل؟

ويقال لأهل التعطيل من المعتزلة ونحوهم: ألستم تقولون بوجود ذات لا تشبه الذوات؟ فكذلك قولوا بصفات لا تشبه الصفات.

مثال ذلك: إذا قال: إن الله استوى على العرش؛ فكيف استواؤه؟

فيقال له: القول في الصفات كالقول في الذات، فأخبرنا: كيف ذاته؟

فإن قال: لا أعلم كيفية ذاته.

قيل له: ونحن لا نعلم كيفية استوائه.

وحينئذٍ؛ يلزمه أن يقر باستواء حقيقي، غير مماثل لاستواء المخلوقين، ولا معلوم الكيفية؛ كما أقر بذات حقيقية، غير مماثلة لذوات المخلوقين ولا معلومة الكيفية، كما قال مالك وشيخه ربيعة وغيرهما في الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

قواعد لأهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات:

القاعدة الأولى:

صفات الله تعالى صفات إثبات ونفي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في التدمرية (ص٥٧): «إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير

وأنه سميع بصير ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾.

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتاً وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح. كقوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾.

فنفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾ أي لا يكرثه ولا يثقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها» ا.هـ.

وهذه القاعدة تعني أن الله تعالى جمع فيما وصف به نفسه بين النفي والإثبات قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾. وإنما جمع الله تعالى لنفسه بين النفي والإثبات، لأنه لا يتم كمال الموصوف، إلا بنفي صفات النقص، وإثبات صفات الكمال. وجميع الصفات التي نفاها الله عن نفسه صفات نقص، كالإعياء واللغوب والعجز والظلم، ومماثلة المخلوقين، وجميع ما أثبته الله لنفسه فهو صفات كمال قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ سواء كانت من الصفات الذاتية التي يوصف بها الرب أزلاً وأبداً، أم من الصفات الفعلية التي يتصف بها حيث تقتضيها حكمته.

فمن صفات الله تعالى التي أثبتها لنفسه: الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام، والعزة، والحكمة، والمغفرة.

فحياته تعالى: حياة كاملة مستلزمة لكل صفات الكمال لم يسبقها عدم ولا يلحقها فناء قال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾.

وعلمه: كامل، شامل لكل صغير وكبير وقريب وبعيد، لم يسبقه جهل، ولا يلحقه نسيان قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾.

وقدرته تعالى: كاملة، لم تسبق بعجز، ولا يلحقها تعب، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾.

وعلى هذا تجرى سائر الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه فكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

ومن الصفات التي نفاها الله تعالى عن نفسه: الموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والسنة والنوم، واللغوب، والإعياء، والظلم.

قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾. وقال عن موسى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾. وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾. وقال: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾، وقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾.

وكل صفة نفاها الله تعالى عن نفسه، فإنها متضمنة لشيئين:

أحدهما: إنتفاء تلك الصفة.

الثاني: ثبوت كمال ضدها.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ فإن الله تعالى لما نفى عن نفسه العجز، بين أن ذلك لكمال علمه وقدرته؟.

وعلى هذ؛ فنفي الظلم عن نفسه متضمن لكمال عدله، ونفي اللغوب والعي متضمن لكمال قوته، ونفي السنة والنوم لكمال حياته وقيوميته، ونفي الموت متضمن لكمال حياته.

ولا يمكن أن يكون النفي في صفات الله عز وجل نفياً محضاً بل لا بد أن يكون لإثبات كمال، وذلك للوجوه التالية:

الأول: أن الله تعالى قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ أي الوصف الأكمل، وهذا معدوم في النفي المحض.

الثاني: أن النفي المحض عدم محض والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء

كيف يكون مدحاً وكمالاً؟

الثالث: أن النفي؛ إن لم يتضمن كمالاً، فقد يكون لعدم قابلية الموصوف لذلك المنفي أو ضده، لا لكمال الموصوف، كما إذا قيل: الجدار لا يظلم؛ فنفي الظلم عن الجدار ليس لكمال الجدار ولكن لعدم قابلية اتصافه بالظلم أو العدل.

الرابع: أن النفي؛ إن لم يتضمن كمالاً؛ فقد يكون لنقص الموصوف لعجزه عنه؛ كما لو قيل عن شخص عاجز عن الانتصار لنفسه ممن ظلمه إنه لا يجزي السيئة بالسيئة، فإن نفي مجازاته السيئة بمثلها ليس لكمال عفوه، ولكن لعجزه عن الانتصار لنفسه، وحينئذٍ يكون نفي ذلك عنه نقصاً وذماً لا كمالاً ومدحاً.

وبهذا علم أن الذين لا يصفون الله تعالى إلا بالنفي المحض لم يثبتوا في الحقيقة إلهاً محموداً ولا موجوداً. كقولهم في الله عز وجل: إنه ليس بداخل العالم ولا خارجه ولا مباين ولا محايث، ولا فوق ولا تحت.

القاعدة الثانية:

الألفاظ نوعان:

١- لفظ ورد به الدليل شرعي.

٢- لفظ لم يرد به دليل شرعي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في التدمرية (ص٦٥) «أن ما أخبر به الرسول عن ربه ـ عز وجل ـ فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها. مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسنة، متفقاً عليه بين سلف الأمة.

وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والحيز وغير ذلك» ا.هـ .

شرح القاعدة:

فما أخبر الله تعالى به في كتابه أو أخبر به رسوله ﷺ، وجب علينا الإيمان به؛ سواء عرفنا معناه أم لم نعرفه:

لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾.

ولأن خبر الله تعالى صادر عن علم تام؛ فهو أعلم بنفسه وبغيره كما قال تعالى: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾.

ولأن خبر الله تعالى أصدق الأخبار كما قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾

ولأن كلام الله تعالى أفصح الكلام وأبلغه وأبينه، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾.

ولأن الله تعالى يريد بما أنزل إلى عباده من الوحي أن يهتدوا ولا يضلوا؛ كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾.

فقد اجتمع في خبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ كمال العلم وكمال الصدق، وكمال البيان، وكمال القصد والإرادة، وهذه مقومات قبول الخبر.

فإذا كانت مقومات قبول الخبر تامة على أكمل وجه في خبر الله ورسوله؛ وجب الإيمان به وقبوله، سواء كان نفياً أم إثباتاً، ولم يبقى عذر لمعتذر في رده أو تحريفه أو الشك في مدلوله، لا سيما في أسماء الله تعالى وصفاته.

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وجب قبوله.

وعامة هذا الباب: «باب الأسماء والصفات» منصوص عليه في الكتاب والسنة، متفق عليه بين سلف الأمة.

وأما ما تنازع فيه المتأخرون بما ليس في الكتاب والسنة ولا عند سلف الأمة، فليس

على أحد بل وليس لأحد أن يثبت لفظه أو ينفيه؛ لعدم ورود السمع به، وليس له أن يقبل معناه أو يرده؛ حتى يعلم المراد منه، فإن كان حقاً؛ وجب قبوله، وإن كان باطلاً وجب رده.

مثاله (الجهة):

لو قال قائل لنا: إن الله في جهة، أو: هل لله جهة؟

فيقال له: لفظ (الجهة) ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه، فليس فيهما أنه في جهة أو له جهة، ولا أنه ليس في جهة أو ليس له جهة، وفي النصوص ما يغني عنه؛ كالعلو والفوقية، والاستواء على العرش وصعود الأشياء إليه، ونزولها منه.

وقد اضطرب المتأخرون في إثباته ونفيه.

فإذا أجريناه على القاعدة؛ قلنا:

-أما اللفظ؛ فلا نثبته ولا ننفيه، لعدم ورود ذلك.

-وأما المعنى؛ فينظر: ماذا يراد بالجهة؟

أيراد بالجهة شيء مخلوق محيط بالله عز وجل؟ فهذا معنى باطل لا يليق بالله سبحانه؛ فإن الله لا يحيط به شيء من المخلوقات؛ فقد وسع كرسيه السموات والأرض، ولا يؤوده حفظهما، ولا يمكن أن يكون داخل شيء من مخلوقاته.

أم يراد بالجهة ما فوق العالم؟ فهذا حق ثابت لله عز وجل، فإن الله تعالى فوق خلقه، عال عليهم؛ كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

القاعدة الثالثة

«القول بأن ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مراد»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في التدمرية (ص٦٩): «إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس مراد.

فإنه يقال: لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر

القرآن والحديث كفراً وباطلاً، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف بن نفسه لا يظهر إلا ما هو كفر وضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل » ثم بدأ الشيخ يذكر الأمثلة.

ومعنى القاعدة: «القول بأن ظاهر الصفات مراد أو غير مراد يحتاج إلى تفصيل».

وهذه القاعدة تشمل ما هو ظاهر النصوص، وما حكمه، وما دليل ذلك؟

فقولنا: «ظاهر النصوص»: أي ما يتبادر منها من المعاني بحسب ما تضاف إليه وما يحتف بها من القرائن.

والواجب في النصوص وخاصة نصوص الصفات: إجراؤها على ظاهرها بدون تحريف؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾وقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾.

فإذا كان الله تعالى أنزله باللسان العربي من أجل عقله وفهمه وأمرنا باتباعه، وجب علينا إجراؤه على ظاهره بمقتضى ذلك اللسان العربي، إلا أن تمنع منه حقيقة شرعية.

ولا فرق في هذا بين نصوص الصفات وغيرها، بل قد يكون وجوب التزام الظاهر في نصوص الصفات أولى وأظهر؛ لأن مدلولها توقيفي محض، لا مجال للعقول في تفاصيله.

فإن قال قائل في نصوص الصفات: لا يجوز إجراؤها على ظاهرها، لأن ظاهر غير مراد (وهم أهل التعطيل وأهل التفويض) فجوابه أن يقال له: ما تريد بالظاهر بكلامك؟

-أتريد ما يظهر من النصوص من المعاني اللائقة بالله من غير تمثيل؟ فهذا الظاهر مراد الله ورسوله قطعاً، وواجب على العباد قبوله والإيمان به شرعاً، لأنه حق، ولا يمكن أن يخاطب الله عباده بما يريد منهم؛ خلاف ظاهره بدون بيان، كيف وقد قال:

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾وقال: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ ﴾ ويقول عن رسوله ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾. ومن خاطب غيره بما يريد خلاف ظاهره بدون بيان، فإنه لم يبين له ولم يهده.

-أم تريد بالظاهر ما فهمته من التمثيل؟ فهذا غير مراد، لكنه ليس ظاهر نصوص الكتاب والسنة، لأن هذا الظاهر الذي فهمته كفر وباطل بالنص والإجماع، ولا يمكن أن يكون ظاهر كلام الله ورسوله كفراً وباطلاً.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن نصوص الصفات تجري على ظاهر اللائق بالله عز وجل من غير تحريف، وأن ظاهرها لا يقتضي تمثيل الخالق بالمخلوق.

والصواب الذي لا خطأ فيه: أن ظاهرها مراد، وأنه ليس إلا معنى يليق بالله تعالى.

والذين يجعلون ظاهر النصوص معنى فاسد فينكرونه يكون خطؤهم على وجهين:

الأول: أن يفسروا النص بمعنى فاسد لا يدل عليه اللفظ، فينكرونه لذلك، ويقولون: إن ظاهره غير مراد.

مثال ذلك: قوله تعالى في الحديث القدسي: «يا ابن آدم ! مرضت فلم تعدني، يا ابن آدم ! استطعمتك فلم تطعمني، يا ابن آدم ! استسقيتك فلم تسقني .. »الحديث رواه مسلم.

قالوا: فظاهر الحديث أن الله يمرض ويجوع ويعطش، وهذا معنى فاسد، فيكون غير مراد.

فنقول: لو أعطيتم للنص حقه؛ لتبين لكم أن هذا المعنى الفاسد ليس ظاهر اللفظ، لأن سياق الحديث يمنع ذلك فقد جاء مفسراً بقول الله تعالى في الحديث نفسه: «أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده؟ أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ واستسقاك عبدي فلان فلم تسقه؟» وهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ولم يعطش وإنما حصل المرض والجوع والعطش من عبد من عباده.

ومثال آخر: قول الله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴾.

قالوا: فظاهر الآية أن لله تعالى يدين حقيقيتين، وهما جارحة، وهنا معنى فاسد، فيكون غير مراد.

فنقول: إن ثبوت اليدين الحقيقيتين لله عز وجل لا يستلزم معنى فاسداً؛ فإن لله تعالى يدين حقيقتين تليقان بجلاله وعظمته، وبهما يأخذ ويقبض ولا تماثلان أيدي المخلوقين، وهذا من كماله وكمال صفاته.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾.

والأمثلة على هذه القاعدة كثيرة ... في القرآن والسنة.

ويتبين معنى جلياً: «أن ظاهر النصوص في الصفات حق ثابت مراد لله تعالى على الوجه اللائق به، وأنه لا يستلزم نقصاً في حقه ولا تمثيلاً له بخلقه.

لكن؛ لو كنا نخاطب شخصاً لا يفهم من ظاهرها إلا ما يقتضي التمثيل؛ فإننا نقول له: إن هذا الظاهر الذي فهمته غير مراد، ثم نبين له أن هذا ليس ظاهر النصوص؛ لأنه باطل لا يقتضيه السياق.

وهناك قاعدة أخرى مرتبطة بهذه القاعدة وهي: «ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار، ومجهولة لنا باعتبار آخر: فباعتبار المعنى: هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي عليها: مجهولة. وقد دل على ذلك السمع والعقل.

أما السمع: فمنه قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ والتدبر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه.

وأما العقل: فلأن من المحال أن ينزل الله تعالى كتاباً أو يتكلم رسوله ﷺ بكلام يقصد بهذا الكتاب وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق ويبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء؛ لأن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله تعالى.

القاعدة الرابعة

«المحاذير التي يقع فيها من يتوهم أن مدلول نصوص الصفات هو التمثيل»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في التدمرية (ص٧٩): «كثيراً من الناس

يتوهم في بعض الصفات أو في كثير منها أو أكثرها، أو كلها، أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة محاذير:

أحدها: كونه مثَّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله، وقد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله.

الثالث: أنه يصف تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب سبحانه.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات فيجمع في الله وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته» أ.هـ.

ومثل هذا يجمع بين النفي والتمثيل في صفات الله وبين التحريف والتعطيل في نصوص الكتاب والسنة، ويكون ملحداً في أسماء الله وآياته، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

ومثال ذلك: أن الله تعالى أخبر عن نفسه أنه استوى على عرشه، فيتوهم واهم أنه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام، وأنه محتاج إلى العرش كحاجة الإنسان للأنعام والفلك، فلو عثرت الدابة لخر المستوي عليها، ولو انخرقت السفينة، لغرق المستوي عليها، فقياس هذا: أنه لو عدم العرش لسقط الرب ـ على قياسه الفاسد ـ فينفي بذلك حقيقة الاستواء.

وينشأ هذا الوهم الذي توهمه في استواء الله على عرشه: ظنه أنه مثل استواء

الإنسان على ظهور الأنعام والفلك، وهذا ظن فاسد، لأن الله تعالى أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة، فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق، ولا عاماً يتناول المخلوق، فتعين أن يكون استواء خاصاً يليق به؛ كسائر صفاته، وأفعاله لا يماثل استواء المخلوقين، كما أن الله نفسه لا يماثل المخلوقين.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾ هل يتوهم أحد أن بناءه إياها كبناء المخلوق سقف البيت، بحيث يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن ونحو ذلك، فإذا كان لا يحتاج إلى ذلك في هذا الفعل من أفعاله؛ لزم أن لا يكون محتاجاً إلى العرش في استوائه عليه، بل هو أغنى العرش من غيره.

فتجد هذا الذي نفى حقيقة الاستواء الذي هو ظاهر النصوص وقع في تلك المحاذير الأربعة:

١- فقد مثل ما فهمه من استواء الله على عرشه باستواء المخلوقين.

٢- وعطل النصوص عما دلت من صفة الاستواء اللائق بالله، ثم صرفها إلى معان لا تدل عليها.

٣- وكان نفيه لذلك وتعطيله بلا علم بل عن جهل وظن فاسد.

٤- ولزم من نفيه لصفة الكمال التي تضمنها الاستواء ثبوت صفة نقص بفوات هذا الكمال.

القاعدة الخامسة

نعلم ما أخبرنا الله به من وجه دون وجه

ما أخبرنا الله به عن نفسه فهو معلوم لنا من جهة ومجهول من جهة: معلوم لنا من جهة المعنى، ومجهول من جهة الكيفية.

وهذه القاعدة سؤال لمن يقول هل ما أخبر الله به عن نفسه معلوم لنا؟

أما كونه معلوماً من جهة المعنى، فثابت بدلالة السمع والعقل:

فمن أدلة السمع: قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرًا ﴾، وقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾.

فحث الله على تدبر القرآن كله، ووبخ من لم يتدبره، ولولا أنه له معنى يعلم بالتدبر؛ لكان الحث على تدبره من لغو القول ولكان الاشتغال بتدبره من إضاعة الوقت، ولفاتت الحكمة من إنزاله، ولما حسن التوبيخ على تركه.

والحث على تدبر القرآن شامل لتدبر جميع آياته الخبرية العلمية (آيات الصفات) والحُكمية العملية (أحكام الشرع).

وأما دلالة العقل على فهم معاني ما أخبر الله تعالى به عن نفسه فمن وجهين:

أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه أعلى مراتب الأخبار وأغلى مطالب الأخيار، فمن المحال أن يكون ما أخبر الله به عن نفسه مجهول المعنى، وما أخبر به عن فرعون وهامان والقرون السابقة معلوم المعنى.

الوجه الثاني: أنه من المحال أن ينزل الله تعالى على عباده كتاباً يُعرفُهُم به بأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه، ويصفه بأنه عليم حكيم كريم عظيم، مجيد مُبين بلسان عربي ليعقل ويفهم، ثم تكون كلماته في أعظم المطالب غير معلومة المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يعلمها الناس إلا أمانيَّ ولا يخرجون بعلمها عن صفة الأمية، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾.

وأما كون ما أخبرنا الله به عن نفسه مجهولاً لنا من جهة الكيفية فثابت بدلالة السمع والعقل:

فأما دلالة السمع؛ فمن وجهين:

الأول: قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ فإن نفي الإحاطة بالله علماً شامل للإحاطة بذاته وصفاته، فلا يعلم حقيقة ذاته وكنهها إلا هو سبحانه وتعالى، وكذلك صفاته.

الثاني: أن الله أخبرنا عن ذاته وصفاته، ولم يخبرنا عن كيفيتها وعقولنا لا تدرك ذلك، فتكون الكيفية مجهولة لنا، لا يحل لنا أن نتكلم فيها أو نقدرها بأذهاننا لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ

﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وأما دلالة العقل على ذلك، فلأن الشيء لا تدرك كيفيته إلا بمشاهدته، أو بمشاهدة نظيره المساوي له، أو الخبر الصادر عنه هذه الطرق منتفية في كيفية ذات الله تعالى وصفاته فتكون كيفية ذاته وصفاته مجهولة لنا.

وأيضاً؛ فإننا نقول: ما هي الكيفية التي تقدرها لذات الله وصفاته؟ إن أي كيفية تقدرها بذهنك أو تنطق بها بلسانك، فالله أعظم وأجل من ذلك.

بهذا التقرير الذي تبين به أن لا يمكن أن يكون في القرآن شيء لا يعلم معناه إلا الله فتبين بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني آيات الصفات، ويدعون أن هذا هو مذهب السلف، فإن السلف إنما يفوضون على الكيفية دون علم المعنى، وقد تواترت النقول عنهم بإثبات معاني هذه النصوص إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً، فمن الإجمال قولهم: «أمروها كما جاءت بلا كيف» ومن التفصيل ما سبق عن الإمام مالك في الاستواء.

فصل في التأويل

التأويل لغة: ترجيع الشيء إلى الغاية المرادة منه، من (الأَوْل) وهو الرجوع.

وفي الاصطلاح: رد الكلام إلى الغاية المرادة منه، بشرح معناه أو حصول مقتضاه.

ويطلق على ثلاثة معان:

الأول: التفسير: وهو توضيح الكلام بذكر معناه المراد منه. ومنه قوله تعالى عن صاحبي السجن يخاطبان يوسف ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ ومنه قوله ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، ومنه قول ابن جرير وغيره من المفسرين: «تأويل قوله تعالى» أي تفسيره.

والتأويل بهذا المعنى معلوم لأهل العلم.

المعنى الثاني: مآل الكلام إلى حقيقته: فإن كان خبراً فتأويله نفس حقيقة المخبر عنه، وذلك في حق الله كُنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره وإن كان طلباً فتأويله امتثال المطلوب.

مثال الخبر: قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ أي: ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا

وقوع حقيقة ما أُخبروا به من البعث والجزاء، ومنه قوله تعالى عن يوسف: ﴿هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾.

ومثال الطلب: قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ «كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا، وبحمدك، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن» أي يمتثل ما أُمر به في قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾.

ونقول فلان لا يتعامل بالربا؛ يتأول قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ والتأويل بهذا المعنى مجهول حتى يقع فيدرك واقعاً.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ فيحتمل أن يكون المراد بالتأويل فيها التفسير، ويحتمل أن يكون المراد به مآل الكلام إلى حقيقته بناء على الوقف فيها والوصل.

فعلى قراءة الوقف عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ يتعين أن يكون المرد به مآل الكلام إلى حقيقته؛ لأن حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر لا يعلمها إلا الله عز وجل.

وعلى قراءة الوصل يتعين أن يكون المراد به التفسير؛ لأن تفسيره معلوم للراسخين في العلم فلا يختص علمه بالله تعالى فنحن نعلم معنى الاستواء في اللغة أنه العلو والاستقرار وهذا هو التأويل المعلوم لنا، لكننا نجهل كيفيته وحقيقته التي هو عليها وهذا هو التأويل المجهول لنا.

وكذلك نعلم معاني ما أخبرنا الله به من أسمائه وصفاته، ونميز الفرق بين هذه المعاني فنعلم معنى الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر ونحو ذلك ونعلم أن الحياة ليست هي العلم وأن العلم ليس هو القدرة وهكذا بقية الصفات والأسماء لكننا نجهل حقائق هذه المعاني وكنهها الذي هي عليه بالنسبة إلى الله عز وجل.

وهذان المعنيان للتأويل هما المعنيان المعروفان في الكتاب والسنة وكلام السلف.

المعنى الثالث للتأويل: وهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح

لدليل يقتضيه. وإن شئت فقل: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر لدليل يقتضيه وهذا اصطلاح كثير من المتأخرين الذين تكلموا في الفقه وأصوله وهو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وهل هو محمود، أو مذموم، وهل هو حق، أو باطل؟

والتحقيق: أنه إن دل عليه دليل صحيح فهو حق محمود يعمل به ويكون من المعنى الأول للتأويل وهو التفسير، لأن تفسير الكلام تأويله إلى ما أراده المتكلم به سواء كان على ظاهره أم على خلاف ظاهره ما دمنا نعلم أنه مراد المتكلم.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ فإن الله تعالى يخوف عباده بإتيان أمره المستقبل، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى بدليل: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾.

وإن لم يدل عليه دليل صحيح كان باطلاً مذموماً وجديراً بأن يسمى تحريفاً.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ معناه أن الله علا على عرشه علواً خاصاً يليق به وتأويله إلى معنى استولى وملك تأويل باطل مذموم وتحريف للكلم عن مواضعه لأنه ليس عليه دليل.

الضابط الذي تُعرف به الطريقة الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات:

صفات الله، تعالى دائرةٌ بين النفي والإثبات كما سبق، فلا بدَّ من ضابطٍ لهذا وذاك:

*فالضابطُ في النفي: أن يُنْفى عن اللهِ تعالى:

أولاً: كلُ صفةِ عيب، كالعمى، والصممِ، والخرسِ، والنوم، والموت .. ونحوِ ذلك.

ثانياً: كلُ نقصٍ في كمالهِ؛ كنقصِ حياتهِ، أو علمهِ، أو قدرتهِ، أو عزتهِ، أو حكمتهِ، أو نحو ذلك.

ثالثاً: مماثلتهُ للمخلوقين؛ كأن يجعلَ علمَه كعلمِ المخلوقِ، أو وجههِ كوجهِ المخلوق، أو استواءهِ على عرشهِ كاستواءِ المخلوق .. ونحو ذلك.

فمن أدلةِ انتفاءِ الأولِ عنه: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ فإن ثبوتَ المثلِ الأعلى له ـ وهو الوصفُ الأعلى ـ يستلزمُ انتفاءَ كلِ صفةِ عيب.

ومن أدلةِ انتفاءِ الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي

سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨].

ومن أدلةِ انتفاءِ الثالث: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[الشورى: ١١].

وبهذا عُلِم أنه لا يصحُ الاعتمادُ في ضابطِ النفي على مجرَّدِ نفيِ التشبيه، وذلك لوجهين:

الأول: إنه إن أُريد بالنفي نفيُ التشابهِ المطلقِ؛ أي: نفيُ التساوي من كلِ وجهٍ بين الخالقِ والمخلوق؛ فإن هذا لغو من القول، إذ لم يقل أحدٌ بتساوي الخالقِ والمخلوقِ من كلِ وجهٍ بحيث يثبتُ لأحدِهما من الجائزِ والممتنعِ والواجبِ ما يثْبتُ للآخر، ولا يمكن أن يقولَه عاقلٌ يتصورَ ما يقول؛ فإنه مما يُعْلَمُ بضرورة العقلِ وبداهةِ الحس انتفاؤه، وإذا كان كذلك؛ لم يكن لنفيه فائدةٌ.

وإن أريد بالنفي نفيُ مطلقِ التشابهِ؛ أي: نفيُ التشابهِ من بعضِ الوجوه؛ فهذا النفي لا يصح، إذ ما من شيئين؛ إلا وبينهما قدرٌ مشتركٌ يشتركانِ فيه وقدر مختصٌ يتميزُ به كلُ واحد عن الآخر، فيشتبهان من وجه، ويفترقان من وجه.

فالحياةُ ـ مثلاً ـ وصفٌ مشتركٌ بين الخالق والمخلوق؛ قال الله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الروم: ١٩]، لكن حياةَ الخالقِ تختص به؛ فهي حياة كاملة من جميع الوجوه، لم تُسْبَق بعدم، ولا يلحقها فناء؛ بخلاف حياة المخلوق، فإنها حياة ناقصة، مسبوقة بعدم، متلوَّة بفناء، قال الله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧].

فالقدر المشترك ـ وهو مطلق الحياة ـ كليٌّ، لا يختص بأحدهما دون الآخر، ولكن ما يختصُّ به كل واحد ويتميَّز به؛ لم يقع فيه اشتراك، وحينئذ لا محذور من الاشتراك في هذا المعنى الكلي، وإنما المحذور أن يجعل أحدهما مشاركاً للآخر فيما يختص به.

فإن قال قائل: إن الشيء إذا شارك غيره من وجه؛ جاز عليه من ذلك الوجه ما يجوز على الآخر، وامتنع عليه ما يمتنع، ووجب له ما يجب؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: المنع، فيقال: لا يلزم من اشتراك الخالق والمخلوق في أصل الصفة أن يتماثلا فيه فيما يجوز ويمتنع ويجب؛ لأن مطلق المشاركة لا يستلزم المماثلة.

الثاني: التسليم، فيُقال: هب أن الأمر كذلك، ولكن؛ إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ولا نفي ما يستحقه؛ لم يكن ممتنعاً، فإذا اشتركا في صفة الوجود والحياة والعلم والقدرة، واختص كل موصوف بما يستحقه يليق به؛ كان اشتراكهما في ذلك أمراً ممكناً لا محذور فيه أصلاً، بل إثبات هذا من لوازم الوجود؛ فإن كل موجودين لا بدَّ بينهما من مثل هذا، ومن نفاه؛ لزمه تعطيل وجود كل موجود؛ لأن نفي القدر المشترك يلزم منه التعطيل العام.

وهذا الموضع من فهمه فهماً جيداً وتدبره؛ زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام.

فصلٌ

الوجه الثاني مما يدل على أنه لا يصح الاعتماد في ضبط النفي على مجرد نفي التشبيه: أن الناس اختلفوا في تفسير التشبيه؛ فقد يفسره بعضهم بما لا يراه الآخرون تشبيهاً.

مثال ذلك مع المعتزلة ومن سلك طريقهم من النفاة: أنهم جعلوا من أثبت لله تعالى علماً قديماً أو قدرة قديمة مشبهاً ممثلاً؛ لأن القِدَم أخص وصف الإله عند جمهورهم، فمن أثبت له علماً قديماً أو قدرة قديمة؛ فقد أثبت له مثيلاً.

والمثبتون يجيبونهم بالمنع تارة، وبالتسليم تارة.

أما المنع؛ فيقولون: ليس القِدَم أخص وصف الإله، وإنما أخص وصف الإله ما لا يتصف به غيره؛ مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه الإله .. ونحو ذلك.

والصفات؛ وإن وصفت بالقدم كما توصف به الذات؛ لا يقتضي ذلك أن تكون إلهاً أو رباً أو نحو ذلك؛ كما أن النبي ـ مثلاً ـ يوصف بالحدوث وتوصف صفاته بالحدوث، ولا يقتضي ذلك أن تكون صفاته نبياً.

وعلى هذا؛ فلا يكون إثبات الصفات القديمة لله تعالى تمثيلاً ولا تشبيهاً.

وأما التسليم؛ فيقولون: نحن وإن سلَّمنا أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهاً أو تمثيلاً؛ فإنه لم ينفه عقل ولا سمع، وحينئذ فلا مانع من إثباته.

فالقرآن إنما نفى مسمى المثل والكفء والند .. ونحو ذلك، والصفة في لغة العرب التي نزل بها القرآن ليست مثل الموصوف، ولا كفئاً له، ولا نداً؛ فلا تدخل فيما نفاه القرآن.

فالواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية فقط.

وإذا تبين اختلاف الناس في تفسير التشابه؛ صار الاعتماد على مجرد نفيه باطلاً؛ لأنه يلزم منه نفي صفات الكمال عن الله تعالى عند من يرى أن إثباتها يستلزم التشبيه.

وعلى هذا؛ فالضابط الصحيح فيما يُنفى عن الله تعالى ما سبق في أول القاعدة.

فصلٌ

فإذا تبين أنه لا يصح الاعتماد في ضابط النفي على مجرد نفي التشبيه، وأنه طريق فاسد؛ فإن أفسد منه ما يسلكه بعض الناس، حيث يعتمدون فيما يُنفى عن الله تعالى على نفي التجسيم والتحيُّز .. ونحو ذلك، فتجدهم إذا أرادوا أن يحتجوا على من وصف الله بالنقائص من الحزن والبكاء والمرض والولادة ... ونحوها؛ يقولون له: لو اتصف الله بذلك؛ لكان جسماً أو متحيزاً، وهذا ممتنع. هذه حجتهم عليه!

وهذه طريقة فاسدة، لا يحصل بها المقصود؛ لوجوه:

الأول: أن لفظ الجسم والجوهر والتحيُّز ونحوها عبارات مُجْمَلة مشتبهة لا تُحِقُّ حقاً ولا تُبْطِل باطلاً، ولذلك لم تُذكر فيما وصف الله وسمى به نفسه؛ لا نفياً، ولا إثباتاً؛ لا في كتاب الله تعالى، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولم يسلكه أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هي عبارات مبتدعة أنكرها السلف والأئمة.

الثاني: أن وصف الله تعالى بهذه النقائص أظهر فساداً في العقل والدين من وصفه بالتحيز والتجسيم؛ فإن كفر من وصفه بهذه النقائص معلوم بالضرورة من الدين؛ بخلاف التحيز والتجسيم؛ لما فيهما من الاشتباه والخفاء.

وإذا كان وصف الله تعالى بهذه النقائص أظهر فساداً من وصفه بالحيز والجسم؛ فإنه لا يصح الاستدلال بالأخفى على الأظهر؛ لأن الدليل مبين للمدلول ومثبتٌ له،

فلا بد أن يكون أبين وأظهر منه.

الثالث: أن من وصفوه بهذه النقائص يمكنهم أن يقولوا: نحن نصفه بذلك، ولا نقول بالتجسيم والتحيُّز؛ فيكون كلام من يصف الله بصفات الكمال ومن يصفه بصفات النقص واحداً، ويبقى الرد عليهما بطريق واحد، وهو أن الإثبات مستلزم للتجسيم والتحيز، وهذا في غاية الفساد والبطلان.

الرابع: أن الذين اعتمدوا في ضابطِ ما يُنْفى عن اللهِ على نفيِّ التجسيمِ والتحيُّزِ؛ نفوا عن اللهِ تعالى صفاتِ الكمال بهذه الطريقةِ، واتصافُ اللهِ تعالى بصفاتِ الكمال واجبٌ بالسمعِ والعقلِ، فيكونُ كلُ ما اقتضى نفيه باطلاً بالسمعِ والعقلِ، وبه يتبيَّنُ فسادَ تلك الطريقةِ وبطلانِها.

الخامس: أن سالكي هذه الطريقةِ متناقضون، فكل من أثبت شيئاً ونفى غيره؛ ألزمه الآخرُ بما يوافقه فيه من الإثباتِ، وكلُ من نفى شيئاَ وأثبت غيره؛ ألزمه الآخرُ بما يوافقه فيه من النفي.

مثال ذلك: أن من أثبتوا للهِ تعالى الحياةَ والعلمَ والقدرةَ والإرادةَ والسمعَ والبصرَ والكلامَ دونَ غيرِها من الصفاتِ؛ قال لهم نفاةُ ذلك ـ كالمعتزلةِ ـ: إثباتُ هذه تجسيمٌ؛ لأن هذه الصفاتِ أعراضٌ، والعرضُ لا يقومُ إلا بجسمٍ.

فيردُ عليهم أولئك بأنكم أثبتم أنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وقلتم ليس بجسمٍ، مع أنكم لا تعرفون حياً عالماً قادراً إلا جسماً، فأثبتموه على خلافِ ما عرفتم؛ فكذلك نحن نثبتُ هذه الصفاتِ، ولا نقول: إنه جسمٌ. فهذا تناقضُ المعتزلةِ.

أما تناقضُ خصومهم الذين أثبتوا الصفاتِ السبعِ السابقةِ دونَ غيرها، فقد قالوا لمن أثبتَ صفةَ الرضى والغضبِ ونحوها: إثباتُ الرضى والغضبِ والاستواءِ والنزولِ والوجهِ والدين ونحوها تجسيمٌ؛ لأننا لا نعرفُ ما يوصفُ بذلك إلا ما هو جسمٌ، فيرد عليهم المثبتةُ بأنكم أنتم وصفتموه بالحياةِ والعلمِ والقدرةِ والإرادةِ والسمعِ والبصرِ الكلامِ، ولا يُعْرَفُ ما يوصفُ بذلك إلا ما هو جسمٌ، فإن لزمنا التجسيمُ فيما أثبتناه؛ لزمكم فيما أثبتموه، وإن لم يلزمكم فيما أثبتموه؛ لم يلزمنا فيما أثبتناه وإن ألزمتمونا به؛ لأنه لا فرقَ بين الأمرين، وتفريقكم بينهما تناقضٌ منكم.

فصلٌ

***وأما الضابطُ في بابِ الإثباتِ**؛ فأن نثبتَ لله تعالى ما أثبته لنفسه من صفاتِ الكمالِ على وجهٍ لا نقصَ فيه بأي حالٍ من الأحوالِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، والمثلُ الأعلى: هو الوصفُ الأكملُ الذي لا يماثلُه شيءٌ.

فصفاتُ اللهِ تعالى كلُها صفاتُ كمالٍ، سواءٌ كانت صفاتِ ثبوتٍ أم صفاتِ نفي، وقد سبقَ أن النفيَ المحضَ لا يوجدُ في صفاتِ اللهِ تعالى، وأن المقصودَ بصفاتِ النفيِ نفيُ تلك الصفةِ لاتصافهِ بكمالِ ضدِها.

ولهذا؛ لا يصحُ في ضابطِ الإثباتِ أن نعتمدَ على مجرَّدِ الإثباتِ بلا تشبيهٍ؛ لأنه لو صحَّ ذلك؛ لجازَ أن يثبتَ المفتري لله سبحانه كلَ صفةِ نقصٍ مع نفي التشبيه، فيصفه بالحزنِ والبكاءِ اوالجوعِ والعطشِ ... ونحوها مما ينزَّلله الله عنه مع نفي التشبيه، فيقولُ: إن الله يحزنُ لا كحزنِ العبادِ، ويبكي لا كبكائِه، ويجوعُ لا كجوعِهم، ويعطشُ لا كعطشِهم، ويأكلُ لا كأكلِهم، كما أنه يفرحُ لا كفرحِهم، ويضحكُ لا كضحِكهم، ويتكلمُ لا ككلامِهم.

ولجازَ أيضاً أن يثبتَ المفتري لله سبحانه أعضاء كثيرةً مع نفي التشبيهِ، فيقول: إن لله تعالى كبداً لا كأكباد العبادِ، وأمعاءً لا كأمعائِهم ... ونحو ذلك، مما ينزه الله تعالى عنه، كما أن له وجهاً لا كوجوهِهم، ويدين لا كأيدِيهم.

ثم يقولُ المفتري لمن نفى ذلك وأثبت الفرحَ والضحكَ والكلامَ والوجهَ واليدين: أيُّ فرقٍ بين ما نفيتَ وما أثبتَ إذا جعلت مجرَّدَ نفيِ التشبيهِ كافياً في الإثباتِ، فأنا لم أخرجْ عن هذا الضابطِ؛ فإني إثبت ذلك بدون تشبيه؟

فإن قال النافي: الفرقُ هو السمعُ (أي: الدليلُ من الكتابِ والسنةِ)، فما جاءه به الدليلُ؛ أثبتُه، وما لم يجيء به؛ لم أثبته.

قال المفتري: السمعُ خبرٌ، والخبرُ دليلٌ على المخبَرِ عنه، والدليل لا ينعكسُ، فلا يلزمُ من عدمه عدمُ المدلولِ عليه؛ لأنه قد يثبتُ بدليلٍ آخر، فما لم يرِدْ به السمعُ؛ يجوزُ أن يكون ثابتاً في نفس الأمر، وإن لم يرد به السمعُ، ومن المعلوم أن السمعَ لم يرد بنفي

كل هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلم يرد بنفي الحزنِ والبكاءِ والجوعِ والعطشِ ونفي الكبدِ والمعدةِ والأمعاءِ، وإذا لم يرِدْ بنفيها؛ جاز أن تكونَ ثابتةً في نفس الأمر، فلا يجوزُ نفيُها بلا دليلٍ.

وبهذا ينقطعُ النافي لهذه الصفاتِ، حيثُ اعتمد فيما ينفيه على مجرَّدِ نفي التشبيهِ، ويعلمُ أنه لا يصحُ الاعتمادُ عليها، وإنما الاعتمادُ على ما دلَّ عليه السمعُ والعقلُ من وصف الله تعالى بصفاتِ الكمالِ على وجهٍ لا نقصَ فيه، وعلى هذا؛ فكلُ ما ينافي صفاتِ الكمالِ الثابتةَ لله؛ فالله منَّزهٌ عنه؛ لأن ثبوت أحد الضدَّين نفي للآخرِ ولما يستلزمه.

وبهذا يمكنُ دفعُ ما أثبته هذا المفتري لله تعالى من صفاتِ النقصِ، فيقال: الحزنُ والبكاءُ والجوعُ والعطشُ صفاتُ نقصٍ منافيةٌ لكمالِه، فتكونُ منتفيةً عن الله، ويقال أيضاً: الأكلُ والشربُ مستلزمٌ للحاجةِ، والحاجةٌ نقصٌ، وما استلزمَ النقصَ؛ فهو نقصٌ. ويقالُ أيضاً: الكبدُ والمعدةُ والأمعاءُ آلاتٌ الأكلِ والشربِ، والمنزهُ عن الأكلِ والشربِ منَّزهٌ عن آلاتِ ذلك.

وأما الفرحُ والضحكُ والغضبُ ونحوها؛ فهي صفاتُ كمالٍ لا نقصَ فيها، فلا تنتفي عنه، لكنها لا تماثلُ ما يتَّصف به المخلوقُ منها؛ فإنه سبحانه لا كفءَ له ولا سميَّ ولا مثلَ؛ فلا يجوز أن تكونَ حقيقةُ ذاته كحقيقةِ شيء من صفات المخلوقين؛ لأنه ليس من جنسِ المخلوقاتِ؛ لا الملائكةِ، ولا الآدميينَ، ولا السَّماوات، ولا الكواكبِ، ولا الهواءِ، ولا الأرضِ، ولا غيرِ ذلك.

بل يعلمُ أن حقيقتَه عن مماثلةِ شيءٍ من الموجوداتٍ أبعدُ من سائرِ الحقائقِ؛ لأن الحقيقتين إذا تماثلتا؛ جاز على الواحدةِ ما يجوزُ على الأخرى، ووجب لها ما يجبُ للأخرى، وامتنع عليها ما يمتنعُ على الأخرى، فيلزم أن يجوزَ على الخالقِ الواجبِ بنفسه ما يجوزُ على المخلوقِ المحدَثِ، وأن يثبتَ لهذا المخلوقِ ما يثبتُ للخالق، فيكون الشيءُ الواحدُ واجباً بنفسهِ غيرَ واجبٍ بنفسهِ، موجوداً معدوماً، وهذا جمعٌ بين النقيضين.